فى ضوء تكليفات الرئيس مبارك:

الصادرات المصرية تتخلص من مشاكلها

الاسراع ببرامج تطوير الانتاج المصرى خلال المرحلة القادمة

وضع خطاب الرئيس مبارك بمناسبة عيد العمال النقاط فوق الحروف خاصة فيما يتعلق بآمال وطموحات تحقيق التوازن فى الميزان التجارى لمصر.. وإذا كانت هناك هرولة آستيرادية فإن قاطرة التصدير المصرى مازالت تسير ببطء لتصنيع الزيادة التى تشهدها الصادرات نسبيا فى خضم بحر الواردات الذى تزداد وافدة عاما بعد الآخر وفى محاولة للتعرف على رؤية رجال الأعمال والمسئولين حول سبل تحقيق التوازن المطلوب فى الميزان التجارى والوصول إلى طريق مشترك لتحقيق طفرة ملموسة فى التصدير وترشيد الواردات كان هذا التحقيق:

اكد السيد أبوالقمصان ووكيل وزارة التجارة والتموين لقطاع التجارة الخارجية أن من أسباب تراجع الصادرات المصرية تأثرها بما حدث فى شرق آسيا والخليج حيث بدأت سلع ومنتجات الدول الآسيوية تنافس الصادرات المصرية فى الأسواق العالمية مشيرا إلى أن صادرات الدول الآسيوية تتميز بالحركة وانخفاض اسعارها عن أسعار الصادرات المصرية بالاضافة إلى تأثر الصادرات المصرية بما حدث فى دول الخليج وانخفاض القوة الشرائية بها وكذلك انخفاض أسعار البترول كل هذا كان له تأثير سلبى على عملية التصدير المصرية فى الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن زيادة الواردات المصرية من السلع والمنتجات الأجنبية يرجع إلى الانخفاض الكبير فى أسعار ومنتجات الدول الآسيوية ومحاولتها التصرف فيما لديها من منتجات وتصديرها بأسعار متدنية للحصول على النقد الأجنبى لكى تتخطى الأزمة المالية التى المت بها بالاضافة إلى أن هناك بعض المستوردين يرغب فى الكسب السريع وبذلك أصبح لدينا منتجات وسلع بالمخازن تكفى لثلاث سنوات قادمة.

البنوك وراء زيادة الواردات

واضاف أن من أسباب زيادة الواردات بنسبة كبيرة يعود إلى أن البنوك فتحت خزائنها وتقديم الائتمان لعملية الاستيراد العشوائى التى حدثت خلال الفترة الماضية وبذلك تدفقت على مصر سلع ومنتجات أجنبية تنتج محليا بالاضافة إلى أن السوق المصرية ليس فى حاجة لمثل هذه السلع والمنتجات.

وأوضح ابوالقمصان أن زيادة الصادرات المصرية خلال المرحلة القادمة تتطلب اعادة هيكلة الانتاج المصرى وتأهيله والاسراع بالبرامج التى تقوم الدولة بتنفيذها لرفع كفاءة الانتاج المصرى لتنمية العملية التصديرية مؤكدا اننا نواجه منافسة ضارية فى الأسواق العالمية.

الوجود فى الأسواق العالمية

وأكد رفع المستوى التكنولوجى والاهتمام بعملية التسويق وتوفير المعلومات عن الأسواق الخارجية والتحرك السريع من أجل الحفاظ على وجود الصادرات المصرية وحصتنا السوقية فى الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة الأمريكية كاكبر سوقين والعمل على الدخول فى الأسواق المحيطة والتجمع الافريقى والعربى بالاضافة إلى العودة إلى الأسواق التى افتقدتها مصر وهى شرق أوروبا خاصة دول الاتحاد السوفيتى السابق.

الاهتمام بالقطاعات الانتاجية

وحول السلع والمنتجات التى يجب التركيز عليها فى عملية التصدير طالب بتأهيل صناعة الغزل والنسيج لأن مصر لديها ميزة فيها ثم المنتجات الحديدية والمنتجات الكيماوية وهذه المنتجات واعدة ولدى مصر فرص كبيرة لزيادة التصدير منها وكذلك الاهتمام بالسلع الغذائية والزراعية.. والعمل على جذب استثمارات لتكوين قاعدة انتاجية متطورة توجه اساسا للتصدير من أهم نتائج زيارة الرئيس مبارك إلى دول شرق آسيا ويعمل باستمرار من أجل تكوين هذه القاعدة فى مصر.

أكد الدكتور حمدى سالم رئيس الجهاز التنفيذى لمركز تنمية الصادرات المصرية أن الرئيس مبارك تحدث عن حقائق مؤكدة فهناك فعلا فجوة كبيرة بين الصادرات والواردات.

واضاف أن رجال الأعمال والمنتجين المصريين مطالبون باعادة النظر فى سياساتهم الانتاجية خاصة فيما يتعلق بتكلفة الانتاج والسعر النهائى للبيع موضحا أن ارتفاع سعر بيع المنتج المصرى بالأسواق العالمية يعود الى ارتفاع التكلفة حيث يتحرك المنتجون المصريون فرادى كل فى اتجاه ومن ثم فان تكلفة الشحن على سبيل المثال تكون مرتفعة جدا.. نظرا لافتقاد التصاديات الشحن

واوضح أن التنسيق بين المصدرين ووضع جداول مسبقة للشحن سوف تؤدى الى توزيع التكلفة على اكثر من منتج مما ينعكس على السعر النهائى وبالتالى زيادة فرصته التنافسية بالأسواق المختلفة

وحذر الدكتور حمدى سالم من استمرار بعض المصدرين فى سياسة تصدير فائض الانتاج دون مراعاة ظروف الأسواق الخارجية وضرورة أن تكون منتجاتنا متوافقة مع توجهات المستهلكين ومقاييس الجودة فى هذه الأسواق

إيجاد آلية لعملية التسويق وتوفير البيانات عبر الأسواق العالمية

شركات قابضة

وطالب رئيس الجهاز التنفيذى لمركز تنمية الصادرات بالتوسع فى تكوين شركات قابضة تتولى تسويق المنتجات المصرية بالأسواق الخارجية وبصفة خاصة ان الشركتين اللتين تم تكوينهما لتسويق المنتجات المصرية بافريقيا حققتا نتائج جيدة خلال الفترة الماضية وحول المشاكل والصعوبات التى تواجه الصادرات المصرية قال الدكتور نشأت ابو رية ان المنتج المصرى لاتتوافر فيه كافة المواصفات القياسية مما يجعل المستورد او المستهلك الاجنبى يعزف عن الشراء او الاقبال عليه وكذلك ارتفاع تكلفة النقل وعمليات الشحن اذا ما تمت مقارنتها بالدول الاخرى المصدرة .

واضاف ان المصدر المصرى يواجه صعوبات كثيرة عندما يقوم بعملية التصدير وتتمثل الصعوبات فى الاجراءات الجمركية والشحن والتفريغ وارتفاع الرسوم البنكية والضرائب والرقابة على الصادرات والواردات كل هذا يزيد من تكلفة السلعة المصدرة بنسبة ١٥٪ وبذلك يقلل من عملية المنافسة للصادرات المصرية امام صادرات الدول الاخرى واكد ان ما يقال بان الحكومة قدمت تسهيلات لعملية التصدير ما هو لها مجرد كلام يخالف الواقع العملى بدليل عدم وجود مظلة للتامين على السلع المصرية المصدرة للخارج وبذلك يواجه المصدر صعوبة فى الحصول على حقوقه فى بعض الدول وخاصة دول شرق اوروبا ودول الكومنولث لأيوجد عجز فى العملة الصعبة لدى هذه الدول والدفع بالعملة المحلية والتى تتعرض باستمرار للانخفاض امام العملات الصعبة. كما اكد عدم توافر الدراسات والبيانات عن الاسواق الخارجية ويرجع ذلك الى ان جهاز التمثيل التجارى المصرى لايقوم بمهامه

الرئيسية حيث ينام فى العسل ولايعمل على مساعدة المصدر او تقديم اى معلومات ولاتسمع الا التصريحات الرنانة من المسئولين عن التجارة الخارجية وان كلامهم عن زيادة الصادرات ليس له اى دليل عملى على زيادتها.

وطالب الدكتور نشأت بتقديم الدعم اللازم للمصدر المصرى اسوة بالمصدرين فى الدول الاخرى التى تعمل على تدعيم صادراتها والعمل على التغلب على عملية التسويق الفردى وايجاد اليه للمنتج الواحد تقوم بالتسويق له عالميا

ويقول الدكتور نادر رياض عضو مجلس إدارة إتحاد الصناعات المصرية ان كل مرحلة لها معطياتها وخلال الفترة الماضية حققنا نموا معقولاً فى التصدير ولم تحدث إنتكاسة تصديرية ولكن الواردات زادت بصورة كبيرة فى الوقت الذى لم تلاحق الزيادة فى التصدير الطفرة الإستيرادية ويضيف ان النجاح الكبير الذى حققه الاقتصاد المصرى خلال الفترة الماضية جعلنا ننتظر المزيد من النجاحات وإذا كانت الصادرات هى عصب الإقتصاد فإن الطفرة الماثلة منها تعتبر تحدياً كبيراً امام المنتجين المصريين

ويطالب الدكتور نادر رياض بإنشاء مجموعة من الآليات الضرورية لتحقيق زيادة ملموسة فى التصدير يأتى على رأس إنشاء آلية لتبادل السلع وتوزيعها وآلية لتسويق السلع خارجياً. على أن يتوازى مع ذلك تكوين البات لتمويل عملية التصدير وزيادة مشاركة البنوك بها بالإضافة إلى إيجاد آلية لإدارة مردود عملية التصدير وإجراء تغيير مستمر فى هيكل الصادرات لتتناسب مع التغيرات الحادثة بالسوق العالمية

التنسيق المفقود

ويوضح ابو السعود سلطان رئيس الشعبة العامة للمصدرين أن قضية الصادرات بالنسبة لمصر هى قضية حياة وان المرحلة المقبلة تستلزم تضافر جهود المصدرين والهيئات الحكومية لتحقيق آمال زيادة التصدير

واضاف اننا لا ننكر أن نسبة كبيرة من الصادرات المصرية تتم بجهود فردية وهو جعل الزيادة ضعيفة وغير ملموسة نسبيا ولكن على الوجه الآخر فإن بعض العوائق مازالت موجودة ويجب على الهيئات الاقتصادية المسئولة وضع الحلول المناسبة لها خاصة أن المصدرين يشعرون بوجود حلقة مفقودة فى قضية التصدير.

وتساءل ابو السعود سلطان عن مصير العديد من القرارات السابقة التى تم إتخاذها بهدف تيسير عملية التصدير موضحاً أن اسعار الشحن مازالت مرتفعة جداً . ولا توجد خطوط منتظمة لنقل الصادرات المصرية إلى العديد من الدول

وأخيراً فإنه باستعراض الآراء السابقة لا يوجد خلاف على اهمية التصدير لمصر ولكن على الوجه الآخر فإننا لم ننجح فى الوصول إلى طريق واحد نتوحد عليه كل الجهود ومن هنا فإننا نرى أهمية عقد مؤتمر قومى للتصدير تحت رعاية الرئيس مبارك يتم خلاله وضع رؤية شاملة ومستقبلية للصادرات المصرية ولتكن نقطة الإنطلاق هى عام ٢٠٠٠

متابعة
محمد خراجة
احمد مختار